مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٢)، العدد (٢)، ص ص ٨٨٥-٩١٦، (ربيع ثاني ١٤٤٠هـ/ ديسمبر ٢٠١٨)

أسماء العدد صرْفيّاً

د. مبروك حمود الشايع
جامعة حائل، كلية الآداب

ملخص البحث. هذا بحث يتحدث عن قضايا العدد الصرفية، وهي تلك القضايا التي لها علاقة ببنية العدد، ففيه حديث عن النسب إلى الأعداد وعن تصغيرها وجمعها والاشتقاق منها، مع حديث عما يطرأ على بنيتها من إبدال أو تسكين أو حذف لأحد حروفها، ودُعِّمَ هذا البحث بأقوال متقدمي النحويين وعلى رأسهم سيبويه، مع عرض لمسائل خلافية في باب العدد تختص ببنية العدد، وترجيح ما يراه الباحث راجحا منها، مع إيراد شواهد شعرية تختص بالنواحي الصرفية للعدد وشرح الشاهد فيها.

المقدمة

تُفرِدُ الكتب النحوية بابا خاصا للعدد، ولا يكاد يخلو كتاب من ذلك، وذاك الباب يكون فيه حديث عن القضايا النحوية الخاصة بالعدد كالتعريف والتنكير، وما يضاف إليه العدد وما لا يضاف إليه، والمطابقة والمخالفة بين العدد والمعدود، والبناء والإعراب في أسماء العدد، إلى غير ذلك من قضايا نحوية تزخر بها كتب النحو المختلفة، وأما قضايا العدد الصرفية فهي متفرقة بين الموضوعات الصرفية، ومبثوثة في ثنايا مسائل الصرف، وإن كان هناك حديث عنها في باب العدد فهو حديث عابر دون تأصيل أو تفصيل.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث بجمع أشهر مسائل العدد الصرفية، وتتبع مظانها، وبسط مجملها، ومناقشة المختلف فيه، وترتيبها صرفيا تحت خمسة مباحث رئيسة وهي :

١ -النسب.

٢ -التصغير.

٣ -التثنية والجمع.

٤ -الإبدال والحذف والتسكين في العدد.

٥ -الاشتقاق من أسماء العدد.

وتقوم منهجية البحث على وضع كل مسألة صرفية تختص بالعدد في مبحث يناسبها، ابتداءً بأعداد الآحاد مرورا بالأعداد المركبة وألفاظ العقود، انتهاءً بالمائة والألف، وهذا الترتيب يجعل تتبعَ قضايا كل نوع من العدد واضحا غيرَ مختلطٍ بغيره أو مُزَاحَما بنظيره من الكلمات التي ليست بعدد.

وحاولنا أن يكون لكلام سيبويه حضورٌ في مسائل العدد الصرفية، فهو المؤسس الأول لقضاياه والباحث الأسبق لخفاياه، مع استئناس بكلام الأقدمين دون إهمال لأقوال اللاحقين.

ولم تكن المعاجم اللغوية في منأى عن الأخذ منها وتتبع ما جاء عن العدد فيها، خاصة أوائل المعاجم كالعين وتهذيب اللغة والمحكم.

وبذلنا جهدنا في ترجيح ما نراه راجحا عند تعدد الأقوال وتباين الآراء، مُعللين لذلك، دون إسهاب أو تطويل ؛لئلا يخرج البحث عن مضمونه ويضل عن مقصوده.

الدراسات السابقة

لم أجد -بعد التتبع والتقصي - دراسة عرضت لموضوع هذا البحث على النحو الذي هو عليه، وإنما تجد مسائل البحث متناثرة في بطون الكتب النحوية واللغوية، ليس هناك جامع يجمعها أو رابط يؤلف بينها، لكن وجدت موضوعين يختصان بالعدد أحدهما قديم والآخر حديث، فأما القديم فهو باب العدد في كتاب (المخصص) لابن سيده، (وقد توهم بعض الباحثين فظنه كتابا مستقلا[١]، وإنما هو باب مستلّ من كتاب المخصص طبع في كتاب مستقل)، وقد تحدث ابن سيده في هذا الكتاب عن بعض قضايا العدد الصرفية بحديث مختصر، فمثلا ذكر في (النسب للعدد)[٢] ما ذكره الفراء في النسب للثلاثة والخمسة وأعقبه بالنسب للأحد عشر والخمسة عشر، دون حديث عن بقية الأعداد وعن الخلاف في النسب للأعداد المركبة.

---

(١) يُنظر على سبيل المثال مقدمة بحث (العدد : دراسة مقارنة في الأصوات والبنية).

(٢) ابن سيده ، المخصص: ٥/ ٢٠٥.

كما أفرد موضوعا عن (اشتقاق الفعل من أسماء العدد)[٣] وقصره على الأفعال المشتقة دون الأسماء المشتقة من العدد، والموضوع يقع في عشرين صفحة تقريبا حسب الكتاب المطبوع، كله عن قضايا العدد نحويا إلا ما ندر.

أما الموضوع المطروح حديثا فهو: (العدد: دراسة مقارنة في الأصوات والبنية)[٤] د.عبد الحفيظ السيد بكري، وهو بحث يهتم بإجراء مقارنة بين اللغات السامية في التعامل مع العدد نطقا وبنية، دون خوض في قضايا عددية تختص بها العربية، إلا بعض النقولات من كتب النحو تتعلق ببنية العدد مع شفع ذلك بنماذج من اللغات السامية.

وعليه فإن بحثنا هذا يختلف عما تقدم في كونه يبسط المسائل الصرفية للعدد مع نقل لأقوال النحويين ومناقشة لها مع جمع متفرقها، وتفريق ملتبسها، وضرب الأمثلة المتعددة، ونقل الشواهد الموضِّحة.

المبحث الأول :النسب إلى أسماء العدد

أ) الواحد: ينسب إليه على لفظه فيقال: واحديّ [٥]، ومن ذلك (الواحديّ) صاحب تفسير الواحدي.

ب) الاثنان: يجوز فيه وجهان : أولهما: حذف همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها، فيقال: ثَنَوِيّ كما قالوا في اسم سِمَوِيّ وفي ابن بَنَويٌّ. وثانيهما : إبقاء الهمزة فيقال : اثْنِيّ، كما ينسب إِلى اسم اسْميّ وإلى ابن ابْنيّ [٦].

---

(٣) ابن سيده ، المخصص: ٥/ ٢١١.

(٤) بحث منشور في مجلة كلية الآداب /جامعة أسيوط بمصر، العدد الخامس والعشرون، يناير ٢٠٠٨م.

(٥) السيرافي، شرح كتاب سيبويه :٤/ ١٢٩.

(٦) سيبويه، الكتاب :٣/ ٣٧٤، الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب :٢/ ٧٣.

ج) **الأعداد من الثلاثة إلى العشرة** :ينسب إليها على أحد وزنين : فُعاليّ، وفَعاليّ، وذكر الفراء أن العرب نهجت هذا النهج لأجل التفريق بين نسبتين، فإن أرادوا القياسات والأوزان كثوب طوله ثلاثة أذرع فإنهم يأتون بالنسبة على وزن فُعاليّ، فيقولون ثُلاثي، رُباعي، خُماسي، إلى العشرة، وإذا أرادوا غير هذا المعنى كنسبٍ لقوم اسمهم ثلاثة، فإنهم يقولون ثَلاثي، فيأتون بوزن فَعاليّ بفتح الفاء من الثلاثة إلى العشرة. وهم في كلا الوزنين يعاملون المذكر والمؤنث على حد سواء، فالنسب – مثلا_ إلى خمس أو خمسة هو خُماسِيّ لا يفرقون بين العدد المؤنث والعدد المذكر(٧).

د) **الأعداد المركبة (١١–١٩)**: الأصل عدم جواز النسب إليها؛ لئلا يحدث لبس بينها وبين الأعداد المفردة ؛ إذ لو نُسب إلى العدد اثني عشر مثلا لقيل : ثَنَوِيّ أو اثْنِيّ، وحينذاك يلتبس بالنسب إلى اثنين ؛ إلا إن كان العدد المركب علما فيجوز النسب إليه، فقد قال سيبويه : ((وسألته عن الإضافة إلى رجل اسمه اثنا عَشَر، فقال، ثَنَوِيٌّ... وتحذف (عَشَر) كما تحذف نون عشرين، فتشبَّهُ (عَشَر) بالنون... وأمّا اثنا عشر التي للعدد فلا تضاف ولا يضاف إليها))(٨).

وتضمن كلام سيبويه أمرين :

-جواز النسب للعدد المركب إن كان علما، وعدم جوازه إن لم يكن علما.

-أن النسب يكون للجزء الأول(الصدر) من العدد المركب دون العجز تشبيها له بنون عشرين التي تحذف في النسب فيقال: هذا عِشريٌّ.

---

(٧) ابن سيده ، المخصص: ٥/ ٢٠٦.

(٨) سيبويه، الكتاب:٣/ ٣٧٤.

وأورد السيرافي توضيحا لتسامحهم مع اللبس في النسب الأعلام، فقال : ((فإن قال قائل: فقد أجزتم النسبة إلى رجل اسمه اثنا عشر، فقلتم: ثنوي أو اثنيّ، ويجوز أن يلتبس بالنسبة إلى رجل اسمه اثنان. فالفرق بينهما أن أسماء الأعلام ليست تقع لمعان، فيكون التباسهما يوقع فصلا بين معنيين، وإنما ينسب إليه وقد يقع في المنسوب إليه لبس لا يحفل به لعلم المخاطب بما ينسب إليه...واثنا عشر واثنان كثيران في العدد، فالنسبة إلى أحدهما بلفظ الآخر يوقع اللّبس))[٩] فالفارق حينئذ هو كثرة الاستعمال، فأسماء الأعداد كثيرة الورود، بينما الأعلام المسماة بعدد من الأعداد هي قليلة الورود، وإذا جاءت تلك الأعلام فالمخاطب غالبا يعرف إلى شيء نسبت فلا يحدث لبس معنوي وإن حدث التباس لفظي.

ويرى الرضي الأستراباذي أن عدم جواز النسب للعدد المركب إن لم يكن علما ليس بسبب حصول اللبس أو عدم حصوله، وإنما لسبب آخر وهو أنه عند النسب فإما أن تحذف أحد جزئيه، وهذا مخل بمعنى العدد ؛ لأن خمسة عشر معناها خمسة وعشرة، فمعنى العطف سيزول عند الحذف، وإما أن تلحق ياء النسب لجزأيه، وهذا مستثقل ؛لأن العدد المركب هو بحد ذاته ثقيل ؛ فيزداد ثقلا بياء النسب، فإذا لحقت الجزأين صار الثقل لا يُحتمل [١٠].

وهذا التعليل الذي ذكره الأستراباذي هو الأقرب والأولى ؛ إذ العربية قد تتسامح مع اللبس اتكاء على الدلالة السياقية، كالتباس اسم الفاعل واسم المفعول من اختار واستعدّ ونحوهما، بينما الثقل تتحرر منه العربية كثيرا وتتحاشى الوقوع فيه،

---

(٩) السيرافي، شرح كتاب سيبويه:٤/ ١٢٥.

(١٠) الرضي الأستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب : ٢/ ٧٣.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك أن العرب تحايلت على الهمزة بأنواع من التخفيف وابتدعت طرائق عدة في ذلك.

إضافة إلى أن اللبس الذي تعللوا به إنما يكون في أحد عشر واثني عشر وثلاثة عشر، أما البقية فليس هناك التباس، فمثلا أربعة عشر لو نسب إليها وقيل : أربعيّ فإنه لا يلتبس بالنسب للعدد أربعة التي تكون النسبة إليها على فعاليّ كما تقدم، فبقي تعليل الأستراباذي هو الأصح.

هذا، وقد أجاز أبو حاتم السجستاني النسب إلى العدد المركب حتى لو لم يكن عَلَما[١١]، لكن بشرط إدخال ياء النسب على جزئيه كليهما ؛لئلا يحدث لبس بين النسبة للعدد المركب والعدد المفرد، فيقال على مذهبه : هذا أَحْدِيّ عَشَرِيّ، في النسب إلى أحد عشر، وَإِن نسبت إلى ((إِحْدَى عَشْرَة، قلت: إِحْدَوِيٌّ عَشْرِيٌّ، وإِن كنت مِمَّن يقول (عَشِرَة)، قلت: إِحْدَوِيٌّ عَشَرِيٌّ، فتفح العين والشين كما تقول في النِّسْبَة إِلى النَّمِر نَمَرِيٌّ))[١٢] وهكذا يفعل في بقية الأعداد المركبة، وهو مقيس عنده في كل مركب تركيب مزجٍ كبعلبك مستدلا بقول الشاعر [١٣]:

تزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطى الأميرُ من الرزقِ

إلا أن أبا حيان لم يرتضِ قول أبي حاتم واستبعد صحته بقوله : ((فقال أبو حاتم: أحديّ عشريّ وإحدويّ عشريّ في إحدى عشرة، وجعل هذا قياسًا في

---

(١١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه :٤/ ١٢٥.

(١٢) ابن سيده ، المخصص:٥/ ٢٠٦.

(١٣) لا يُعرف قائله ، وهو في : شرح الشافية للرضي ٢/ ٧٢، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل٩/ ١٧، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/ ١٤٥٨، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩/ ٤٧٠٠، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٧/ ٥١٦ ، شرح التصريح على التوضيح :٢/ ٥٩٩.

المركب، كما أجاز بعْليّ بَكيّ، والصحيح النسب إلى الجزء الأول، فتقول: أحَديّ وإحْدويّ))[١٤].

هـ) ألفاظ العقود(٢٠-٩٠): يكون النسب إليها بحذف نونها كما يُفعل بجمع المذكر السالم عند النسب إليه؛ لأن ((حكم الملحقِ بالمثنى والجمعِ السالم حكمُ ما ألحقَ به، من حيثُ تجريده من علامتي التثنيةِ والجمع، عند النسبة إليه، فتقول في النسبة إلى اثنين اثني أو ثُنويّ وفي النسبة إلى عشرين عِشْري)) [١٥].

ومن الخطأ قولهم في وسائل الإعلام اليوم : رجل عشريني أو ثلاثيني أو أربعيني...بإثبات النون.

و) المائة والألف: إذا نُسب للمائة ردت لها لامها المحذوفة (يأتي الحديث عنها إن شاء الله في مبحث الإعلال والحذف) فيقال : مئويّ؛ إذ أصلها مِئْية على وزن فِعْلة، ويتفق سيبويه مع أستاذه يونس بن حبيب في لفظ النسب (مِئَويّ) لكنهما يختلفان في المذهب الموصل لذلك، وذلك أن سيبويه يقر عند النسب لمائة الفتحة التي على الهمزة حتى مع زوال موجبها، وموجبها هو مولاة تاء التأنيث التي لا بد أن يكون ما قبلها مفتوحا، وعندما رجعت الياء التي هي لام الكلمة زال موجب فتح الهمزة لأن الياء فصلت بينها وبين تاء التأنيث، إلا أن سيبويه لا يعتد بذلك ويبقي الهمزة على فتحها ويتجاهل سكونها بعد رجوع لام الكلمة إليها، أما مذهب يونس فهو إبقاء فتح الهمزة أيضا لكن على منهجية أخرى، وهي أنه يعامل وزن (فَعْلة أو فِعْلة) في النسب معاملة (فِعِلة) بكسر العين، التي يقتضي القياس أن تقلب كسرتها

---

(١٤) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب :٢/ ٦٠١.

(١٥) الغلاييني، جامع الدروس العربية:٢/ ٧٨.

فتحة حتى لا تتوالى الكسرات كما قالوا في إبل إبَليّ وفي نمِر نمَريّ، أي أنه يعامل ساكن العين معاملة مكسورها، فينسب إلى ظَبْيَة ظَبَوِيٌّ، وإلى زِنْيَة زِنَوِيّ، وإلى مِئة مِئَوي، فالفتحة التي على همزة مِئَوي طارئة في النسب في مذهب يونس بن حبيب، وهي أصلية على مذهب سيبويه [١٦].

وأما النسب للألف، فليس هناك تغييرات تحدث أكثر من لحاق ياء النسب إليه، فيقال : ألْفيّ للمذكر، وألفيّة للمؤنث، التي يكثر إطلاقها على المنظومات ذات ألف بيت (ألفية ابن معطي، ألفية ابن مالك، ألفية العراقي...، وعلى السنين المتجاوزة للألف (الألفية الثانية، الألفية الثالثة...).

المبحث الثاني: تصغير أسماء العدد

العدد واحد: يصغر على أُويْحد والأصل وُويْحِد، قلبت الواو الأولى همزة كما يقال في تصغير واصل أويصل [١٧].

ويتوهم كثيرون بأن تصغير واحد هو وَحيِْد، وهذا خطأ، وإنما وحيد صفة مشبهة على وزن فَعيل مثل كريم وعزيز.

العدد اثنان أو اثنتان : ((تَقول فِي تصغيره: ثُنيّان؛ لِأَن الْألف وَالنُّون زائدتان للتثنية))[١٨] واستغني عن همزة الوصل بعد تحرك الثاء، واجتمعت ياء التصغير مع ياء لام الكلمة فأدغمت الياء في الياء، وأما اثنتان فتصغيرها : ثُنيّتان، وحدث فيها ما

(١٦) ابن جني، الخصائص ٢/ ١٠٨.

(١٧) المبرد ، المقتضب: ١/ ٦٣.

(١٨) السيرافي، شرح كتاب سيبويه :٥/ ١٨.

حدث في (اثنان)من حذف همزة الوصل وتشديد الياء لأجل الإدغام مع بقاء الألف والنون علامتي التثنية.

الأعداد من ثلاثة إلى عشرة : يأتي تصغيرها على وزنين تصغيريين:

١ -فُعيْلة : للأعداد خمسة وستة وسبعة وتسعة وعشرة : يقال فيها: خُميسة، سُديسة، سُبيعة، تُسيعة، عُشيرة.

ويلحظ أن العدد ستة لم يُصغر على لفظه وإنما أرجع إلى أصله ثم صُغر ذلك الأصل، إذ أصله سِدْسٌ، بدليل قولهم في الجمع: أَسداس[١٩] إضافة إلى أن((اشتقاقه من التسديس كَمَا أَن اشتقاق خَمْسَة من التخميس وألحقت الْهَاء بهَا عِنْد التصغير، لِأَنَّهَا من الْمُؤَنَّث الثلاثي)) [٢٠]

٢ -فُعيعِلة :للأعداد ثلاثة وأربعة وثمانية، يقال: ثُليّثة، وأُريبعة، وثُمَيْنِيَة بحذف الألف من ثمانية أو ثُميّنة بحذف الياء من ثمانية، واستحسن سيبويه الوجه الأول ولم ينكر الوجه الثاني، قائلا : ((وإذا حقَّرت علانيةً أو ثمانيةً أو عفاريةً، فأحسنه أن تقول: عفيريةٌ وعلينيةٌ، وثُميْنِيَةٌ، من قبل أنَّ الألف ههنا بمنزلة ألف عذافرٍ وصمادحٍ... وقد قال بعضهم: عفيِّرةٌ وثمّينةٌ، شبَّهها بألف حبارى، إذ كانت زائدة))[٢١] وحكمَ المبردُ على الوجه الثاني بالرداءة بقوله:((وَقد أَجَازُوا ثُميّنة وعُليّنة وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُمَا زائدتان وَقَالُوا الأُولى[أي الألف] وَإِن لم تكن مُلْحقَة فَهِيَ بعيدَة من الطّرف، وَهُوَ وَجهٌ رَدِيء)) [٢٢] وتابعه أبو حيان في الارتشاف [٢٣].

---

(١٩) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف :٢٥٧.

(٢٠) الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص ص: ٨٢.

(٢١) الكتاب لسيبويه :٣/ ٤٣٨.

(٢٢) المبرد، المقتضب: ٢/ ٢٥٥.

(٢٣)أبو حيان، ارتشاف الضرب :١/ ٣٩٨.

الأعداد المركبة (١١-١٩): يكون التصغير للجزء الأول دون الثاني، أي لصدر العدد المركب، فيعامل معاملة المركب المزجي مثل :بَعْلَبَكَ وحَضْرَمَوْت، فتقول ((في تصغيرها: بُعَيْلَبَكّ وحُضَيْرَمَوت وخُمَيْسةَ عشرَ، وفي اثني عشر: ثُنَيّا عشر، وفي المؤنث: ثُنَيْتا عَشْرَة؛ فكأنك صغّرت اثنين واثنتين، وعشرة: بمنزلة النون التي فيهما))[٢٤]

ويكون الوزن التصغيري للصدر مثل ما ذُكر في العدد المفرد سابقا.

ألفاظ العقود(٢٠-٩٠) :تصغّر ألفاظ العقود على لفظها دون الواو والنون أو الياء والنون لأن الواو والنون أو الياء والنون في حكم المنفصل عن العدد ؛لأن ألفاظ العقود ملحقة بجمع المذكر السالم الذي يكون تصغيره دون علامة الجمع، فكما يقال مُسيلمون يقال عُشيرون وثُليثون أو ثُليّثون، وأريبعون، وخُميسون، وستيتون، وسبيعون، وثُمَيْنون أو ثُميّنون، وتسيعون[٢٥].

وليس ثمة خلاف إلا في تصغير ثلاثين وثمانين، فمذهب يونس بن حبيب أن تصغيرها على (ثُليْثون وثُميْنون) بإسقاط الألف من لفظتي(ثلاث وثمان) وتابعه سيبويه على ذلك، فقد قال في الكتاب : ((سألت يونس عن تحقير ثلاثين، فقال: ثُلَيْثون، ولم يثقّل، شبهها بواو جَلَولاء؛ لأن ثلاثا لا تستعمل مفردة على حد ما يفرد ظريف، وإنما ثلاثون بمنزلة عشرين لا يفرد ثلاث من ثلاثين كما لا يفرد العشر من عشرين))[٢٦]

---

(٢٤) ركن الدين الأستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب :١/ ٣٢٦.

(٢٥) السيرافي، شرح كتاب سيبويه:٤/ ١٨٧، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية :٤/ ١٩٠٢ ، ركن الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب :١/ ٣٢٦.

(٢٦) سيبويه، الكتاب:٣/ ٤٤٢، وقال السيرافي شارحا كلام سيبويه ((جعل يونس الواو والنون والياء والنون في (ثلاثين) بمنزلة ألفي (جلولاء) وأسقط في التصغير الألف من ثلاث كما أسقط الواو من (جلول)، ولم يجعله بمنزلة جمع (ظريفين)؛ لأن ظريفا يفرد ويتكلم به، ثم تدخل عليه علامة الجمع، وثلاث من (ثلاثين) لا يفرد)) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (٤/ ١٨٧).

أما المبرد فيصغر ثلاثين وثمانين على (ثُليّثون وثُميّنون) بقلب الألف فيهما ياء وإدغام ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الألف[٢٧].

تصغير المائة والألف: يصغران على لفظيهما بَيْدَ أن المائة ترجع لها اللام المحذوفة فيقال : مُئَيَّة، لأن لامها محذوفة وأصلها :مِئْيَةٌ[٢٨]، ومن المعلوم أن التصغير يرد الكلمات إلى أصولها.

المبحث الثالث: التثنية والجمع لأسماء العدد.

قال أبو حيان :((لا يجمع من أسماء العدد إلا مائة وألف... وقد سمع تثنية (واحد) وجمعه)) [٢٩].

والعلة في ذلك أن المائة والألف لم يوضع لهما لفظ يدل على تثنيتهما أو جمعهما، بخلاف بقية الأعداد، فالواحد مثلا تثنيته اثنان، وجمعه ثلاثة وما بعدها، والاثنان هو مثنى بذاته والمثنى لا يثنى، وأما جمعه فأربعة وستة وثمانية وكل مضاعفات الاثنين من الأعداد، والعشرة مثناها عشرون، وجمعها ألفاظ العقود، وهكذا بقية الأعداد [٣٠].

---

(٢٧) المبرد، المقتضب:٢/ ٢٧٧، ويُنظر تفصيل المذهبين في ارتشاف الضرب :١/ ٣٩٩.

(٢٨) ابن جني، الخصائص (٢/ ١٠٨)، شرح التصريف للثمانيني (ص: ٤١٥)، أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب :٢/ ٣٧٧.ابن يعيش، شرح المفصل :٣/ ٢٦٩.

(٢٩) أبو حيان، ارتشاف الضرب :٢/ ٧٦١.

(٣٠) ابن مالك ، شرح التسهيل :٢/ ٤٠٧.

ويرى بعض دارسي اللغات السامية أن جمع المائة والألف دون غيرهما ليس مقصورا على العربية بل هو ظاهرة في اللغات السامية الأخرى، إذ جمعتهما جمعَ مؤنث كلٌ من اللغة الحبشية والعبرية والآرامية والسريانية [٣١].

١ - فالمائة يقال في تثنيتها: مائتان، وتجمع جمع سلامة فيقال: مئات، ومِئون رفعا، ومِئين نصبا وجرا، وبعضهم يلزمها الياء ويجعل الإعراب على النون، ومن شواهد ذلك:

قَول الشَّاعِر[٣٢]:

ثلاثُ مِئينٍ للمُلوكِ وَفى بِها رِدائي وجَلّتْ عنْ وُجوهِ الأهاتِمِ

وَقَول الآخر[٣٣]:

ثلاثُ مِئينٍ قدْ مَرَرْنَ كَواملاً وَهَا أنذا أرتجي مَرَّ ارْبَعِ

وميم (مئين) مفتوحة لكن كُسرت لمشاكلة كسرة الهمزة بعدها، ووزنها فَعيل[٣٤]

---

(٣١) العدد دراسة مقارنة في الأصوات والبنية (بحث) ، ص: ٢٢٠-٢٢١.

(٣٢) يُنسب البيت للفرزدق ، وهو في : المقتضب :٢/ ١٧٠، شرح المفصل لابن يعيش :٤/ ١٠، شرح التسهيل لابن مالك:٢/ ٣٩٤، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل :(٩/ ٢٧٦، توضيح المقاصد والمسالك :٣/ ١٣٢٣.

(٣٣) هو عامر بن الظرب ، والبيت في :المقتضب :٢/ ١٧٠، شرح المفصل لابن يعيش :٤/ ١٣، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل :٩/ ٢٧٦.

(٣٤) ابن السراج، الأصول في النحو :٣/ ٣٢٨، وبعضهم قال:وزن مئين:فَعين، وحكم عليه الجوهري بالشذوذ(الصحاح:(٦/ ٢٤٨٨)

وتلك لغة تميم فإنهم ((يكسرون الفاء من فَعيل إذا كانت العين أحد الحروف الستة، وهي حروف الحلق، كقولك: شعير ورحيم، فيقولون في ذلك: مِئيّ، وأصله: مَئيٌ))[٣٥].

وقد ورد جمع (مائة) على مئي من غير نون، وذلك في قول من قال[٣٦]:

حَيْدَةُ خالي ولَقيطٌ وعَليْ وحَاتمُ الطائيُّ وَهَّابُ المِئِيْ

فمما قيل في تخريجه: أنه ((أراد جمع المائة على الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء، كقولك: تمرة وتمر، فكأنه قال: مائة و مئ))[٣٧].

وقيل: إنه حذف نون(مئين) للضرورة الشعرية [٣٨] أو أنه أجرى النون مجرى حرف العلة في الحذف [٣٩]. والراجح في نظري أنه أراد المشاكلة بين مصراعي البيت وأن يكون كل واحد منهما مختوما بياء فحذف النون، وليس (مِئِي) جمعا آخر لمائة، بل هو متفرع من (مئين)، ولو كان أصلا بذاته لجاء السماع به في غير هذا البيت، ولنقله ثقات أهل العربية الذين نقلوا جموع المائة، خاصة وأن الشاعر قد يحذف الحرف من الكلمة لإقامة الوزن أو لمغزى لفظي آخر، كحذف الشاعر الهمزة من (مئين) ذاتها، في قوله [٤٠]:

---

(٣٥) السيرافي، شرح كتاب سيبويه :٢/ ٩٧.

(٣٦) البيت لامرأة من بني عامر وقيل من بني عقيل، وهو في :الأصول في النحو :٣/ ٣٢٩، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٤٥، شرح الشافية للرضي:٤/ ١٦٣.

(٣٧) السيرافي :شرح كتاب سيبويه:٢/ ٩٧.

(٣٨) ابن الوراق، علل النحو : ص: ٥١٠.

(٣٩) أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات في النحو العربي :ص: ٩١.

(٤٠) القائل هو حسان بن ثابت رضي الله عنه، والشاهد في : شرح السيرافي لكتاب سيبويه :٢/ ٩٧، علل النحو : ، همع الهوامع :٣/ ٢٧٧.

وَذَلِكَ أنّ ألفَكُمُ قلِيلٌ لواحِدنا أجَلْ أَيْضا ومِينُ

فدل ذلك على أن (مئي) مجتزأ من (مئين) وليس جمعا قائما بذاته.

٢ -وأما الألف فتثنيته ألفان، ولم يسمع له جمعُ سلامة وإنما جمع تكسير، إذ جمعوه جمع قلة على (أفعال) فقالوا :آلاف، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ أَن يُمِدَّكُمۡ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾[٤١]، كما جمعوه جمع كثرة على (فُعول) فقالوا: ألوف، ومنه ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ﴾[٤٢]. وذكر ابن سيدة[٤٣] أن الألف قد يجمع على (آلُف) ومنه قول بُكَيْرٍ أَصَمّ بني الحَارثِ[٤٤] :

عَرَبًا ثَلاثَةُ آلُفٍ وَكتيبَةً أَلْفَيْنِ أَعْجَمَ مِن بَني القُدَّامِ

٣ -لفظ (واحد) إذا أريد به الوصف ولم يرد به العدد جازت تثنيته وجمعه، فمن تثنيته قول الشاعر[٤٥] :

فلما التقينا واحدينِ علوتُه بذي الكف إني للكُماة ضَروبُ

ومن جمعه بالواو والنون قول الكُمَيت[٤٦] :

فردَّ قواصيَ الأحياءِ منهمْ وقد رجعوا كحيٍّ واحدِيْنا

---

(٤١) آل عمران: ١٢٤.

(٤٢) البقرة: ٢٤٣

(٤٣) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ٤٠٣)

(٤٤) تورد البيتَ كتبُ المعاجم ومنها :المحكم والمحيط الأعظم :١٠/ ٤٠٣، لسان العرب:٩/ ٩، تاج العروس:٢٣/ ٣٧.

(٤٥) لا يعرف له قائل ، وهو في : ليس في كلام العرب : ٢٣٠، ارتشاف الضرب ٢/ ٧٦١، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد :٥/ ٢٤٤٦.

(٤٦) البيت في : تهذيب اللغة :٥/ ١٢٧، توجيه اللمع : ٤٣٥.

المبحث الرابع : الحذف والإبدال والتسكين في أسماء العدد

أ) الحذف

ورد حذف اللام في لفظة (مائة) إذ أصلها مِئْية بزنة فِعْلة و((الذي يدل على أن اللام من (مائة) ياءٌ ما حكاه أبو الحسن من قولهم: (رأيت مِئًيا) في معنى (مائة) فهذه دلالة قاطعة على كون اللام ياء))[٤٧] وكذلك جمعها على (مِئْيات)[٤٨] في قول الشاعر[٤٩] :

فقلتُ والمرُ تخطيهِ منيَّتهُ أدنى عطَّيتهِ إيَّايَ مئياتُ

وقال بعضهم : إن المحذوف من (مائة) واو وليس ياءً ؛ وذلك لأن الياء أخف من الواو، والمعهود هو حذف الأثقل لا الأخف، وهذا مبني على مذهب أبي الحسن الأخفش الذي يرى أنه ((إِذا أشكل أمرُ اللامِ المحذوفةِ فاحكمْ على كونِها واواً... أخذاً بِالْأَكْثَرِ، وعَلى كونِها يَاء عِنْد سِيبَوَيْهٍ لِخَفائها وَجعلهَا تبعا للحركة فِي هَاء الضميرِ ونحوِها))[٥٠]

وقال بعضهم : إن المحذوف حرف لين، ولا يُعلم أهو واو أم ياء، نقله الأزهري في تهذيب اللغة عن الليث[٥١]. والذي يترجح لدي هو أن المحذوف ياء لمجيء السماع بذلك، كما سبق، وإذ جاء السماع الصحيح فهو مقدم على القياس، حتى وإن كان القياس قويا، إلا إن كانت اللغة ضعيفة فالقياس مقدم ساعتئذ.

---

(٤٧)ابن جني، سر صناعة الإعراب: ٢/ ٢٥١.

(٤٨) السيوطي، همع الهوامع :٣/ ٥١٧.

(٤٩) لم أجد من حدد اسم الشاعر، والبيت في: العين ٨/ ٤٢٣، عمدة الكتاب : ١٧٢.

(٥٠) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٣٧٧

(٥١) الأزهري، تهذيب اللغة :١٥/ ٤٤٣.

كما جاء حذف الياء من ثمانية، وتظهر علامة الإعراب على النون فتقول: هذه ثمانُ، ورأيت ثمانًا، ومررت بثمانٍ، كما جاء حذفها من ثمانية عشر، ويجوز في النون ساعتئذ الكسر والفتح [٥٢]، وقيل: إن حذف الياء هو عَلَى لُغَةِ مَنْ يَقُول (طِوالُ الأَيْدِ)، كَمَا قَالَ الشاعر [٥٣]:

فَطِرْتُ بِمُنْصُلي فِي يَعْمَلاتٍ دَوامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا

فقال: الأيدِ، ولم يقل: الأيدي، واكتفى بالكسرة للدلالة على الياء[٥٤].

ب) الإبدال

جاء الإبدال في العدد (ست)، وأصلها: سِدْسٌ ؛لأنها من التسديس، ولقولهم في تصغيرها: سُدَيْسَة، فقلبوا السين الأخيرة تاءً، لتقرب من الدال التي قبلها، ((فصار التقدير: سِدْتٌ، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج، أبدلوا الدال تاء، لتوافقها في الهمس، ثم أدغمت التاء في التاء فصارت: ستٌّ))[٥٥].

ويُقَالُ جاءَ فُلَانٌ سَادِسًا وَسَاتًّا، فَمَنْ قَالَ سَادِسًا، بَنَاهُ عَلَى السِّدْسِ، ومَن قَالَ سَاتًّا بَنَاهُ عَلَى لَفْظِ سِتَّة وسِتٍّ[٥٦].

وورد إبدال الواو همزةً في (أحد) و(إحدى) وذلك في أحد عشر وإحدى عشرة وفي إحدى الواقعة بعد ألفاظ العقود، مثل: إحدى وعشرون إحدى وثلاثون وإحدى وأربعون... وفي هذا قال السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه: ((فأما (أَحَد)

---

(٥٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب :٢/ ٧٦١.

(٥٣) هو مُضرِّس بْنُ رِبْعيٍّ الأَسَديّ، والبيت في: الكتاب ١/ ٢٧، اللباب في علل البناء والإعراب:٢/ ١٠١، لسان العرب: (١٣/ ٨١) ث م ن.

(٥٤) السيرافي، شرح أبيات سيبويه :١/ ٤٧.

(٥٥) ابن جني، سر صناعة الإعراب :١/ ١٦٥.

(٥٦) أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة :١٢/ ١٩٩، (س د س).

فالهمزة فيه منقلبة من الواو وإنما هو من (وَحَد)، و (واحد) فاعلٌ منه، وتصرِّفُه، فتقول: (توحّدَ) كما تقول: (توكّل)، وقلما تبدل الهمزة من الواو المفتوحة، وإنما سمع في هذا الحرف الواحد، وفي قولهم: امرأة أناة، في معنى: وناة»[٥٧]، يشير أن المعهود هو قلب الواو المضمومة والمكسورة أما الواو المفتوحة فقلبها مسموع في ألفاظ منها أحد.

ومن العرب مَن يقول: واحد عشر وواحدة عشرة، على الأصل[٥٨]، وهذا الإبدال خاص بأحد التي في العدد أما (أحد) التي في النفي من نحو(ما جاءني أحدٌ)؛ فهمزتُها أصلٌ وليست منقلبة عن واو[٥٩].

كما جاء الإبدال في (مِئين) جمعا لمائة «وأَصله مِئِيٌّ ومُئِيٌّ مِثَالُ عِصِيّ وعُصِيّ، فأَبدلوا مِنَ الْيَاءِ نُونًا» [٦٠].

ج) تسكين وسط العدد

١ -تسكين الشين من (عشرة) وهي لغة الحجازيين، ولغة التميميين كسر الشين[٦١]وجعل ابن جني هذا من عجائب اللغتين قائلا : «واعلم أن هذا موضع طريف؛ وذلك أن المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضمومًا أو مكسورًا، نحو: الرسُل والطنُب والكبِد والفخِذ، ونحو: ظرُف وشرُف وعلِم وقدِم. وأما بنو تميم فيسكنون الثاني من هذا ونحوه، فيقولون: رُسْل وكُتْب وكَبْد وفَخْذ، وقد ظَرْف وقد عَلْم، لكن القبيلتين جميعًا فارقتا في هذا الموضع من العدد معتاد

(٥٧) السيرافي، شرح كتاب سيبويه :٢/ ٨٨.
(٥٨) ابن مالك ، شرح التسهيل :٢/ ٤٠٢.
(٥٩) ابن يعيش، شرح المفصل :٤/ ٤.
(٦٠) الجوهري ، الصحاح :٦/ ٢٤٨٩ (م أ ى).
(٦١) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية :٣/ ١٦٧٠.

لغتهما، وأخذت كل واحدة منهما لغة صاحبتها وتركت مألوف اللغة السائرة عنها... وذلك أن العدد موضع يَحْدث معه ترك الأصول)[٦٢].

يقصد أن العدد تكثر فيه تغييرات بِنية الكلمة التي لم تكن معهودة في ما يوازنها ويماثلها من كلمات.

ويظهر لي أن السبب في ذلك هو كثرة دوران أسماء العدد على الألسنة، وإذا كثر دوران اللفظ على اللسان انتابه التغيير كتغييرهم أي شيء؟ إلى أيش[٦٣].

٢ -تسكين ياء (ثماني عشرة) تشبيها لها بياء معديْ كرب وأياديْ سبأ وقاليْ قلا وأشباه ذلك، والمشهور هو فتح الياء إجراء للأعداد المركبة مجرى واحدا[٦٤].

٣ -تسكين عين (عشر) في الأعداد المركبة، إذ ((من العرب من يُسَكّن العين فيقول: أَحَدَ عْشَر، وكذلك يُسَكّنها إِلى تِسْعَةَ عْشَر إِلا اثني عَشَر فإِن العين لا تسكن لسكون الأَلف والياء قبلها، وقال الأَخفش: إِنما سكَّنوا **العين لَمّا طال الاسم وكَثُرت حركاتُه**)) [٦٥] وعليه قراءة أبي جعفر ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عشَرَ كَوْكَبًا ﴾[٦٦] بسكون العين(عْشَر) [٦٧].

وذكر ابن جني في المحتسب توجيها لهذه القراءة، فقال: ((سبب ذلك عندي أن الاسمين لما جُعِلا كالاسم الواحد، وبُني الأول منهما ؛ لأنه كصدر الاسم، والثاني منهما لتضمنه معنى حرف العطف _ لم يجز الوقف على الأول ؛ لأنه كصدر الاسم

---

(٦٢) ابن جني، المحتسب :١/ ٢٦١.

(٦٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه :١/ ٣٣.

(٦٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه :١/ ١٠٨.

(٦٥) الجوهري، الصحاح : ٢/ ٧٤٥- ٧٤٦، (ع ش ر).

(٦٦) يوسف: ٤.

(٦٧) ابن الجزري، النشر : ٢ / ٢٧٩.

من عجزه، فجُعل تسكين أول الثاني دليلاً على أنهما قد صارا كالاسم الواحد... ومما يدلك على أن الاسمين إذا جريا مجرى الاسم الواحد بالتركيب عُوملا في مواضع معاملته ماحكاه أبو عمرو الشيباني من قولهم : في حضرَموت، حضرَمُوت بضم الميم ليكون ذلك كحذرَفُوت وترنموت وعنكبوت)) [٦٨].

نبّه ابن جني في كلامه السابق إلى أمرين هما :

١ -أن هذا الإسكان ما هو إلا علامة على شدة اتصال الاسمين، فهذه الأعداد مركبة تركيب مَزجٍ، وهذا الامتزاج لا يعني أنهما أصبحا اسماً واحداً، بل هما اسمان، وعليه فلا بد أن يكون أول كل منهما متحركاً، إلا أنه في القراءة التي معنا سكن أول العدد الثاني (عَشَر) تخفيفاً [٦٩].

٢ -أن هذا ليس مستغرباً في المركّبات المزجية، فإنها تَتَغير في بنيتها لتضارع كلمة مفردة، مثل : حضرَمُوت، هي في الأصل مفتوحة الميم إلا أنها ضُمت لتوازن كلمة (عنكبُوت) المفردة.

ونظَرَ أبو البقاء إلى هذا التسكين على أنه فرارٌ من توالي الحركات [٧٠]، وهو لا يَبْعُد كثيراً عن قول ابن جني ؛ لأن التركيب العددي لما عومل معاملة الكلمة المفردة، أخذ حكمها، ومن المعلوم أن توالي الحركات الكثيرة في الكلمة الواحدة مستكره، و(أَحَدَ عَشَرَ) ونحوه توالت فيه ست حركات، فسكّنت العين فراراً من ذلك التوالي.

---

(٦٨) ابن جني، المحتسب : ٢ / ١.

(٦٩) السمين الحلبي، الدر المصون : ٦ / ٤٣٦.

(٧٠)أبو البقاء العكبري، التبيان : ٢ / ٤٨.

وفي علم اللغة الحديث يعبرون عنه بتوالي مقاطع من نوع واحد، وبعضهم يرى «أن التغيير قد تم في صيغة (أحد عشر) ثم قيست بقية الصيغ عليها» (٧١) وهو كلام الأقدمين نفسه (توالي الحركات) وإنما تغيير عبارات ليس إلا.

المبحث الخامس : الاشتقاق من أسماء العدد

رغم أن «الاشتقاق من هذه الأعداد مخالف للأصل العام، ولكنه سماعي يراعى فيه الاقتصار على المسموع.ولم يكن قياسيا لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامدة معنوية» (٧٢).

إلا أن الاشتقاق جاء من أسماء العدد في صيغ اسمية وصيغ فعلية وذلك على النحو الآتي :

أ) في الأسماء

جاء على الأوزان الآتية :

١ – فاعِل: اشتقوا من أسماء العدد «اسم فاعل، فقالوا: حادٍ، وثانٍ وثالثٌ... إلى العاشر، وهو على ضربين: الأول: أن يراد باللفظ واحدٌ من المذكورين معه، كقولك: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة... ومنه قوله عز وجل: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ (٧٣) ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ (٧٤) أي واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة...

---

(٧١) العدد دراسة مقارنة في الأصوات والبنية (بحث) ، ص: ١٩٨.

(٧٢)عباس حسن، النحو الوافي: ٤/ ٥٥٤، هامش ٣.

(٧٣) التوبة : ٤٠.

(٧٤) المائدة : ٧٣.

الضرب الثانى: أن يكون الاسم كضارب من ضرب، ومعناه: أنه صيّر ما دخل عليه مثله في العدّة" [٧٥] ويلحظ أنه إذا كان المشتق يفيد معنى التصيير فلا بد أن يكون زائدا على العدد الذي بعده بواحد فيقال مثلا: خامس أربعة، سادس خمسة. وإذا لم يفد التصيير فإنه يكون مماثلا لما بعده في العدة ؛إذ يقال: ثاني اثنين وثالث ثلاثة وتاسع عشرة، ولا يقال: رابع ثلاثة مثلا [٧٦].

٢- مَفْعَل وفُعَال: يصاغان من العدد من واحد إلى أربعة بلا خلاف نحو: رأيت القوم أُحاد أو مَوْحَد، ومررت بهم ثُناء أو مَثْنى، ونظرت إليهم ثُلاث أو مَثْلَث وأعطيتهم دراهمَ رَباع أو مَرْبَع [٧٧] أما الخمسة إلى العشرة فمختلف في جواز صياغة هذين الوزنين منها، فالبصريون لا يجيزون ذلك بناءً على أنه لم يسمع عن العرب ذلك، وخالفهم الكوفيون والزجاج فأجازوا صياغة هذين الوزنين من الواحد إلى العشرة بقياس ما لم يُسمع على ما سُمِع، وتوسّطَ فريقٌ ثالث من النحويين فأجازوا القياس على الأعداد التي على (فُعال) دون مَفْعل [٧٨]، ورجّح أبو حيان صحة صياغة هذين الوزنين من الواحد إلى العشرة سماعا وقياسا، مستدلا بأن أبا عمرو الشيباني اللغوي، نقل ذلك عن العرب [٧٩].

---

(٧٥) ابن الأثير، البديع في علم العربية :٢/ ٣٠٨.

(٧٦) إسماعيل بن علي، الكناش في فني النحو والصرف :١/ ٣٠٥.

(٧٧) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية :٣/ ١٤٤٥-١٤٤٦.

(٧٨) أبو حيان، ارتشاف الضرب :٢/ ٨٧٤.

(٧٩) السابق.

والذي أراه هو جواز صياغة هذين الوزنين من أسماء العدد مطلقا ؛ فالأصل أنه لا يُنتَظر في تصاريف الأسماء واشتقاقاتها نقلٌ عن العرب، لأن بابها القياس، ولو لم يكن الأمر على ذلك، لكنا التمسنا نقلا عن العرب في صياغة اسم الفاعل أو اسم المفعول في آلاف من الكلمات، لكن نقيس غير المسموع على المسموع، فإن قيل : إن اسم الفاعل واسم المفعول مثلا قد وردت صياغتهما عن العرب في عدد كثير من الكلمات، فصح القياس عليها لكثرتها، بخلاف هذين الوزنين اللذين لم يُسمعا إلا في ألفاظ محدودة معدودة، فالجواب أن القلة لا تمنع صحة القياس، وإلا أدى ذلك إلى عدم القياس على الشواهد التي تقل عن خمسة شواهد مثلا، وهذا لم يقل به أحد.

٣– مُفَعّل: في الأعداد من اثنين إلى عشرة، فيقال : مُثنى، مثلّث، مربّع[٨٠]، مُخمّس، مُسدّس، مُسبّع، مُثمّن، مُتسّع، مُعشّر. وكثيرا ما ترد هذه الاشتقاقات في علمي الرياضات والعروض، من ذلك قولهم : (المثنى) في النحو، وقولهم في الأشكال : مثلث، مربع....

وفي العروض قالوا : «الْمُخَمَّس من الشّعْر: مَا كَانَ على خَمْسَة أجزاء، وَلَيْسَ ذَلِك فِي وضع الْعرُوض.»[٨١] «والْمُسَدَّسُ من العروضِ الذي يُبْنِي على سِتَّةِ أجزاءٍ»[٨٢]

ومن ذلك المسألة الْمخَمّسة في الفرائض اختلف فيها خمسة من الصحابة فسميت بذلك[٨٣] .

---

(٨٠) وقد يقال : مثلوث ومربوع على وزن مفعول.

(٨١) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم :٥/ ٩٨ (خ م س).

(٨٢) السابق:٨/ ٤٠٤ (س د س).

(٨٣) النهاية في غريب الحديث والأثر :٢/ ٧٩، وفيه:((وَفِي حَدِيثِ الْحَجَّاجِ :أَنَّهُ سَأَلَ الشَّعْبِيَّ عَنِ الْمُخَمَّسَةِ، هِيَ مَسْأَلَةٌ مِنَ الفَرَائِض اخْتَلفَ فِيهَا خَمْسَةٌ مِنَ الصَّحابة: عُثْمان، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ مسعودٍ، وزَيْد، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَهِيَ أمٌّ وأخْتٌ وجَدٌّ)).

كما جاء هذا الوزن في الاشتقاق من (ألف)، جاء في لسان العرب: ((وَيُقَالُ: أَلْفٌ مؤَلَّفَةٌ أَي مُكَمَّلةٌ))(٨٤).

٤- فُعَالاء وأفْعلاء: ثلاثاء من الثلاثة، وأربعاء من الأربعة، جاء في كتاب العين: ((والثُلاثاء: لما جُعِلَ اسماً جُعِلَت الهاءُ التي كانت في العدد مَدَّةً، فَرْقاً بين الحالَيْن، وكذلك الأربعاء من الأربعة، فهذه الأسماء جُعِلَت بالمدِّ توكيداً للاسْم، كما قالوا: حَسَنَةٌ وحَسناءُ، وقصَبَةٌ وقَصْباءُ))(٨٥)

وبنحو قوله قال السيرافي إلا أنه جعلهما مشتقينِ من الثالث والرابع، وذلك قوله :((الثلاثاء والأربعاء... مشتقان من الثالث والرابع، واختص بهذا الاشتقاق اليومان فقط)) (٨٦) وأيّاً كان الأمر فالاشتقاق حاصل من اسم العدد سواء من الثلاثة والأربعة مباشرة أم من الثالث والرابع اللذين هما مشتقان من الثلاثة والأربعة.

ب) في الأفعال

جاء الاشتقاق من العدد في الفعل على النحو الآتي :

١- فَعَلَ : وذلك في الثلاثة إلى العشرة ((تقول: ثَلَثْتُ الرجلين أثْلِثُهما، بكسر اللام من المستقبل، إذا صرتم ثلاثة...وكذلك إلى العشرة، تقول: ربَعت الثلاثة، وخمَست الأربعة، وسَدَستُ الخمسة، وسَبَعت الستة، وثَمَنت السبعة، وتَسَعت

(٨٤) ابن منظور، لسان العرب :٩/ ٩ (أ ل ف).

(٨٥) العين :٨/ ٢١٤ (ث ل ث).

(٨٦) السيرافي، شرح كتاب سيبويه :٢/ ٤٣٣.

الثمانية، وعَشَرت التسعة، إذا صيرتهم بنفسك أربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة))[٨٧].

والمضارع بكسر العين (يثْلِثُ، يخْمِسُ...) إلا ما كان آخرُه حرفَ حلقٍ (عين) وهي ثلاثة أفعال: يربَع، ويسبَع، ويتسَع، فهي بفتح عين الكلمة [٨٨]، ومن ذلك قول عبد الله بن الزبير الأسدي[٨٩] :

فإِنْ تَثْلِثُوا نَرْبَعْ، وإِن يَكُ خامِسٌ يكنْ سادِسٌ، حَتَّى يُبيرَكم القَتْلُ
وإِن تَسْبَعُوا نَثْمِنْ، وإِن يَكُ تاسِعٌ يكنْ عاشرٌ، حَتَّى يكونَ لَنَا الفَضْلُ

٢- أفْعَلَ: في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، يقال : أَثْلَثَ القومُ أي صاروا ثلاثة، وكذا أربعوا وأخمسوا، وأسدسوا وأسبعوا وأثمنوا وأتسعوا وأعشروا[٩٠]، واشتقوا أيضا من المائة والألف على هذا الوزن فقالوا :أَمْأَى القومُ: صَارُوا مِائَةً، وكَانَ الْقَوْمُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ فأَمْأَيْتُهم، وأَمْأَتِ الدراهمُ والإِبلُ والغنمُ وَسَائِرُ الأَنواع: صَارَتْ مِائَةً، وَكَذَلِكَ فِي الأَلف آلَفْتُهم، وَإِذا صَارُوا هُمْ كَذَلِكَ قُلْتَ: قَدْ أَمْأَوْا وآلَفُوا إِذا صَارُوا مِائَةً أَو أَلْفاً[٩١] وتعامل ألفاظ العقود معاملة الآحاد، فيقال مثلا : أَثْلَثوا: صَارُوا ثَلَاثِينَ، كُل ذَلك على لَفْظِ الثَّلَاثَةِ، وهكذا البقية[٩٢]

---

(٨٧) الهروي محمد بن علي، إسفار الفصيح :١/ ٥٥٢.

(٨٨) أبو حيان، ارتشاف الضرب (٢/ ٧٧١).

(٨٩) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٩/ ٣٧٢، ابن منظور، لسان العرب: (٢/ ١٢٢) الزبيدي، تاج العروس (٥/ ١٨٤).

(٩٠) الهروي محمد بن علي، إسفار الفصيح :١/ ٥٥٣

(٩١) ابن منظور، لسان العرب ١٥/ ٢٧١ م أ ي ، ويُنظر : ارتشاف الضرب :٢/ ٧٧٢.

(٩٢) السابق.

الخاتمة

تناول هذا البحث القضايا الصرفية المختصة بالأعداد، فناقش قضية النسب لأسماء العدد والأوزان التي يرد عليها، وما يمتنع النسب إليه من الأعداد وهي الأعداد المركبة إلا إن كانت أعلاما، كما تناول قضية تصغير أسماء العدد وعن الخلاف في تصغير ثلاثين وثمانين، وتحدث هذا البحث عن التثنية والجمع في أسماء العدد، واتضح أن ذلك مقصور على لفظتي (مائة وألف) وعن علة ذلك، وكان للإبدال والحذف والتسكين مجال في هذا البحث، وذلك بالحديث عن الأعداد التي وقع فيها إبدالٌ ك(ستة)، أو حذفٌ ك(مائة) أو تسكينٌ للوسط ك(عشْرة)، وأخيرا تحدث البحث عن وقوع الاشتقاق في أسماء العدد، وعما ورد عن العرب في ذلك، كالاشتقاق من العدد على وزن مَفْعَل وفُعَال، وعن مدى قياسية ذلك والخلاف حوله.

ومن أبرز النتائج التي توصله إليها البحث ما يأتي :

- للعدد في العربية أحكام متعددة وقضايا مختلفة لا تكاد توجد في لغة أخرى، وقد أوضحت بعض الدراسات المقارِنة جوانبَ من ذلك.

- للخلاف النحوي حضور في قضايا العدد الصرفية، فمثلا اختلف في تصغير ثلاثين وثمانين أهو (ثُلَيْثون وثُمَيْنون) أم (ثُلَيّثون وثُمَيّنون)، كما اختلف في وزني (مَفعَل وفُعال) هل يصاغان من كل أعداد الآحاد أم من بعضها دون بعض؟ والحرف المحذوف من مائة مختلف فيه هل هو واو أو ياء ؟

- تنفرد بعض أسماء العدد بأحكام تخصها دون بقية الأعداد، فمثلا المائة والألف جائزٌ تثنيتهما وجمعهما دون سائر الأعداد، والأعداد المركبة لا يجوز النسب إليها ويجوز في غيرها.

– الفرق بين قضايا العدد النحوية وقضاياه الصرفية، هو أن التعميم سائد في الجوانب النحوية غالبا، فالأعداد من ثلاثة إلى عشرة لا تضاف إلا إلى جمع مجرور بالإضافة، وألفاظ العقود جميعها تكون مرفوعة بالواو منصوبة ومجرورة بالياء، وهذا التعميم لا يطرد في القضايا الصرفية فلكل عدد بنيته الخاصة، فتصغير أعداد الآحاد ليس على وزن تصغيري واحد، كما أن الإبدال جاء في (ستة) دون بقية أعداد الآحاد، وأحد عشر فيها إبدال دون بقية الأعداد المركبة وغير ذلك من قضايا تطرق لها البحث.

المصادر والمراجع

[١] القرآن الكريم.

[٢] ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق : رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ /١٩٩٨ م.

[٣] إسفار الفصيح، لمحمد بن علي الهروي (ت: ٤٣٣هـ)تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

[٤] الأصول في النحو، لابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

[٥] إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس (ت: ٣٣٨ه)وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.

[٦] البديع في علم العربية، لابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ ه.

[٧] التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت : ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: عيسى البابي الحلبي.

[٨] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، دراسة و تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.

[٩] تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

[١٠] توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة: د. فايز زكي دياب، دار السلام، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

[١١] جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣.

[١٢] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت: ٧٥٦ه) تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

[١٣] درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨م.

[١٤] سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م.

[١٥] شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك الطائي الجياني(ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

[١٦] شرح التصريف، للثمانيني (ت: ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م.

[١٧] شرح شافية ابن الحاجب، لحسن بن محمد الأستراباذي(ت: ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة دكتوراه)، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

[١٨] شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق وضبط: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

[١٩] شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت: ٦٧٢ه) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى.

[٢٠] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي (ت: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

[٢١] شرح المفصل لابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

[٢٢] الصحاح =تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين / بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

[٢٣] العدد دراسة مقارنة في الأصوات والبنية، د.عبد الحفيظ أحمد السيد، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة أسيوط، العدد ٢٥، ص: ٢٢٠ -٢٢١.

[٢٤] الكتاب، لسيبويه (ت: ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

[٢٥] الكناش في فني النحو والصرف، لإسماعيل بن علي، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ)، دراسة :د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت.

[٢٦] أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق.

[٢٧] لسان العرب، لابن منظور (ت: ٧١١هـ) دار صادر / بيروت، الطبعة الثالثة / ١٤١٤ هـ.

[٢٨] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف -المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

[٢٩] المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

[٣٠] المخصص، لابن سيده (ت: ٤٥٨هـ)تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

[٣١] المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق / الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

[٣٢] المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠٠٢ م.

[٣٣] المقتضب، للمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

[٣٤] الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

[٣٥] النحو الوافي، حسن عباس، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشرة.

[٣٦] النشر في القراءات العشر، لابن الجزري(ت:٨٣٣ه) تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، مصر.

[٣٧] النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

[٣٨] همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

Provisions of the Number in the Morphology

Dr. Mabruk Hamoud Alshaya
University of Hail / college of Literature

Abstract. This research discusses the issues of the number of morphological, those issues that have to do with the structure of the number, in which there is talk about the ratios to the numbers and the reduction and collection and derivation thereof, with a talk about the structure of the structure of the replacement or accommodation or deletion of one of its characters, and support this research words of advanced grammarians And on top of them Seboyeh, with a presentation of controversial issues in the section of the issue concerned with the structure of the number, and the weight of what the researcher sees from them, with the introduction of poetic evidence dealing with the morphological aspects of the number